«بلومبيرغ»: السوق الكويتي الأكبر في الأسواق ما دون الناشئة «الحدودية».. والحجم سيتقلص إلى 0,5٪ بعد الترقية

ترقية البورصة.. هل تجعلها «سمكة صغيرة في بركة كبيرة»؟

- 30٪ ارتفاعات البورصة في 2019.. نتيجة المراهنات على الترقية
- بورصة الكويت حققت مكاسب للمستثمرين خلال 2019 أكثر من جميع أسواق المنطقة
- بعض المستثمرين مستعدون لنقل استثماراتهم من البورصة عقب جني مكاسب الترقية
- توقعات الترقية للبورصات الخليجية قفزت بها 40٪ خلال العامين الماضيين
- الشراء المفرط بالأسهم الكويتية قد يجعل مكاسب 47 جلسة خلال 2019 مبالغا به
- بورصة الكويت تتداول بأعلى تقييمها المعتاد مع أدنى مستويات عوائد الأرباح

محمود عيسى

أبدت وكالة بلومبيرغ الإخبارية مخاوفها من أن يؤدي قرار الترقية المستقبلية لبورصة الكويت على مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة «MSCI»، الى أن تصبح البورصة «سمكة صغيرة في بركة كبيرة» بمجرد تنفيذ الترقية، وهو الأمر الذي سيقلص حجمها إلى حد كبير على رادارات المستثمرين العالميين، لاسيما أنها تعتبر حاليا أكبر عضو في الأسواق ما دون الناشئة «الحدودية» لتبلغ أكثر من 30٪، لكنها ستتضاءل لتمثل 0,5٪ من المؤشر.

وقالت «بلومبيرغ» إن بورصة الكويت حققت هذا العام المزيد من المكاسب لمستثمري الأسهم أكثر من أي سوق رئيسي آخر في الشرق الأوسط وأفريقيا، ولكن بعد ارتفاع استمد الزخم من المراهنات على ترقية متوقعة، ويبدو أن بعض المتداولين مستعدون لنقل استثماراتهم وأموالهم إلى مكان آخر.

ارتفاع البورصات الخليجية

وقفزت البورصات الخليجية، والبالغ قوامها 103 مليارات دولار، والتي تماثل أيرلندا من حيث الحجم، بأكثر من 40٪ خلال العامين الماضيين وسط تزايد التوقعات بترقية متوقعة على مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة خروجا من وضع الأسواق الحدودية، وقد اعلن المؤشر الشهر الماضي عن ترقية السوق الكويتي والتي يتوقع ان تتم في 2020، ولكنه علقها على إجراء بعض التعزيزات المحلية، وبذلك حفز الارتفاع الذي استمر أكثر من أسبوعين.

وترى الوكالة في تقريرها أن البنوك التي ظلت محل إشادة من قبل المحللين باعتبارها الأكثر مرونة في المنطقة، تولت قيادة المكاسب التي تغري بعض المستثمرين الآن لجني الأرباح، وقد انخفض مؤشر السوق الأول، المكون من 19 من أكبر الأسهم وأكثرها سيولة، في دورتين من جلسات التداول الأربع خلال الأسبوع الجاري، ما قلص تقدمه في يوليو إلى حوالي 6٪.

ضغوط إضافية

ونسبت بلومبيرغ الى مسؤول الاستثمار في مجموعة «FIS Group» في فيلادلفيا، آدم شوبن قوله: «تتداول الكويت بأعلى كثيرا من تقييمها المعتاد، مع أدنى مستويات عوائد الأرباح على الإطلاق، لذلك من المرجح أن يشكل خفض سعر الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي ضغوطا على الدولار سينتقل تأثيرها إلى الدينار الكويتي».

وأضاف أن معظم الأموال الأجنبية التي تم تخصيصها للترقية موجودة بالفعل، حيث استهل شوبن تقييمه للعام الجاري بدعوة محايدة بالنسبة لتداول الأسهم بعد زيادة وزنها في 2018، وقال إن الوقت الحالي يبدو مناسبا لجني الأرباح.

ومضت بلومبيرغ الى القول، بأن الأجانب كانوا مشترين صافين رئيسيين منذ منتصف 2017 مع زيادة التوقعات بالترقية، وخلال العامين الماضيين، كثفت الجهات الرقابية في الكويت الإصلاحات بهدف كسب الترقيات وجذب المتداولين العالميين، وقد بدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها في العام الماضي عندما رفع مؤشر فوتسي راسل البورصة الكويتية لمصاف الأسواق الناشئة.

ترقية البورصة

وبالعودة الى ترقية البورصة الكويتية الى مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة، قالت وكالة بلومبيرغ إن الكويت هي أكبر عضو في المؤشر للأسواق الحدودية، تليها قيتنام، مشيرة الى أن قرار الترقية المستقبلية دفع بعض المستثمرين إلى التساؤل عما إذا كانت الكويت ستصبح «سمكة صغيرة في بركة كبيرة» بمجرد تنفيذ الترقية، ما يقلص حجمها إلى حد كبير على رادارات المستثمرين العالميين، وتعتبر حاليا الكويت أكبر عضو في مؤشر «MSCI» للأسواق الحدودية، لكنها ستتضاءل لتمثل أقل من 1٪ من المؤشر.

وبرغم ذلك يجب أن يكون حجم التدفقات المتوقعة إلى البورصة الكويتية عقب الترقية بقيمة 2,8 مليار دولار، كافية لمواجهة التدفقات التي سيقوم بها المستثمرون الى الخارج والبالغة حوالي 155 مليون دولار، وفقا لخبير الأسهم الاستراتيجي في اف جي هيرمس محمد الحاج. وقالت الوكالة إن عمليات الشراء التي روج لها اللغط المتواصل حول الأسهم الكويتية، دفعت المؤشر المحلي الى مستوى يشير إلى أن المكاسب قد تكون مبالغا فيها في 47 جلسة هذا العام، وقد تم هذا بالفعل خلال «ذروة الشراء المفرط» أكثر مما كانت عليه طوال 2018.

وفي نهاية تحليلها، نسبت بلومبيرغ الى آشا ميهتا، وهي مديرة محفظة كبرى في «Acadian Asset Management LLC» لإدارة الأصول في بوسطن قولها: «هناك خطر على تعاظم التداول في الكويت، حيث يبدو أنه مدفوع بعوامل تقنية إلى حد كبير، فالشركات بشكل عام تظهر خصائص نمو وجودة محدودة، فيما يتسع نطاق التقييمات، ومع ذلك، يمكن أن يستمر الزخم لبعض الوقت في ضوء الميول الإيجابية بشكل إجمالي في كل دول مجلس التعاون واتجاهات الارتفاع في أسعار

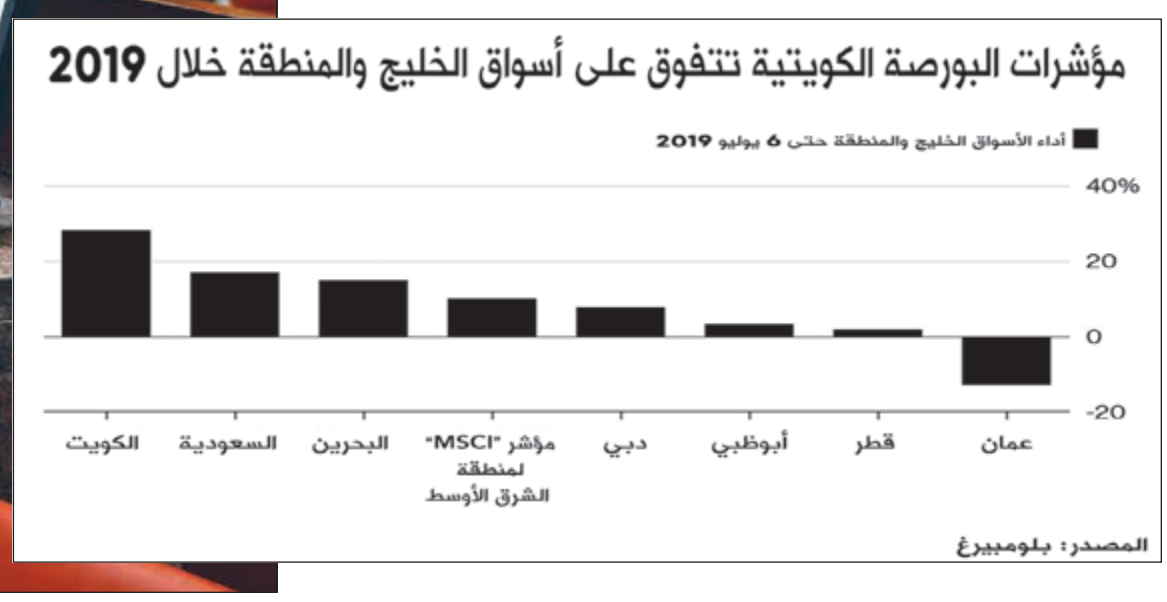

رغم عدم رفع الفائدة واتجاه «الفيدرالي» لتثبيتها أو خفضها خلال 2019

الكويت اشترت سندات أميركية بـ 800 مليون دولار في مايو الماضي

علاء مجيد

رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزانة الاميركية خلال شهر مايو الماضي بنسبة 3٪ على اساس شهري بمقدار 800 مليون دولار.

وبحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة الخزانة الاميركية، بلغت قيمة حيازة الكويت من السندات 41,4 مليار دولار. وعلى الاساس السنوي، فقد خفضت الكويت حيازتها من سندات الخزانة الاميركية بنسبة 5,7٪ علما بأنها كانت تبلغ 43,9 مليار دولار في مايو 2018.

وتنوع الكويت من محفظة السندات الاميركية ما بين سندات قصيرة الاجل بقيمة 6,88 مليارات دولار، فيما تبقى النسبة الاكبر من السندات طويلة الاجل بقيمة 34,48 مليار دولار. وجاءت الكويت في المركز الثالث عربيا بعد السعودية التي احتلت المركز الاول عربيا باستحواذها على سندات أميركية بقيمة 179 مليار دولار وتتبعها الامارات بقيمة 53,2 مليار دولار.

وجاءت استثمارات قطر بتلك السندات في فبراير الماضي بـ 1,81 مليار دولار وجميعها سندات طويلة الاجل، بينما عمان جاءت استثمارتها بقيمة 8,76 مليارات دولار منها 7,7 مليارات دولار طويلة الاجل ومليار دولار قصيرة الاجل.

وكان «الفيدرالي الأميركي» قد قام بتثبيت اسعار الفائدة في اجتماعه الاخير، متوقعا ان يواصل التثبيت خلال العام الحالي دون رفع يذكر كما كان يتوقع من قبل وهذا بالتزامن مع تراجع التضخم وسط مخاوف من انتهاء زخم النمو الاقتصادي في اكبر اقتصاديات العالم.

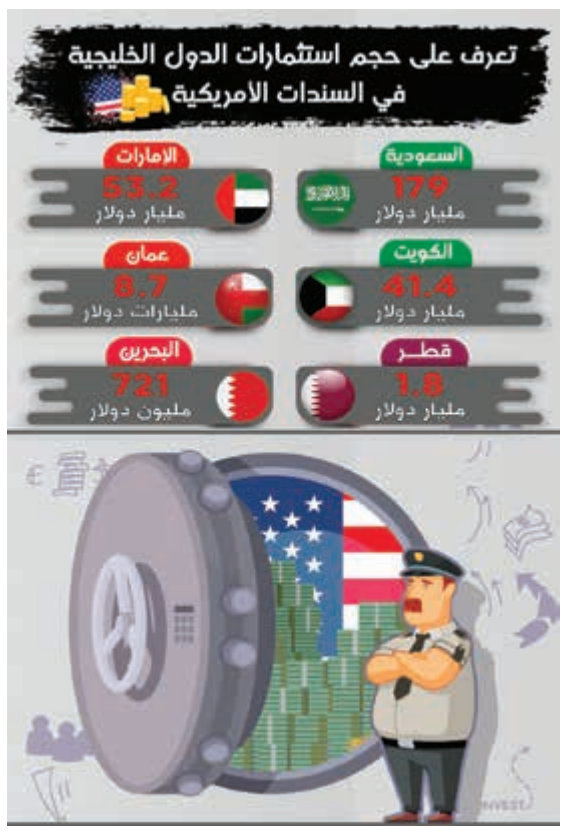

الصين تواصل الصدارة

وعلى المستوى العالمي، فقد احتلت الصين المركز الاول بالاستحواذ على سندات اميركية بقيمة 1110 مليارات دولار منخفضة عن مستويات ابريل الماضي البالغة 1113 مليار دولار، وجاء في المركز الثاني اليابان بـ 1101 مليار دولار مرتفعة عن مستويات ابريل الماضي البالغة 1064 مليار دولار، وثالثا جاءت المملكة المتحدة بـ 323 مليار دولار وتراجعت البرازيل مركزا الى المركز الرابع بـ 305,7 مليارات دولار وحلت خامسا ايرلندا بـ 270,7 مليار دولار.

وبصفة عامة، فقد بلغ حجم سندات الخزانة الاميركية بنهاية مايو الماضي 6539,1 مليار دولار مقارنة بـ 6215,1 مليار دولار في الشهر المناظر من العام 2018 أي بارتفاع يبلغ 324 مليار دولار بنسبة 5,2٪.

وتعد سندات الخزانة وسيلة لجمع الأموال والديون من الدول والمؤسسات، وتسدده الحكومة عند حلول ميعاد استحقاقه الذي يختلف حسب أجل السند، وتتمتع السندات الأميركية بالجاذبية لانخفاض مستوى مخاطرة عدم السداد، وهو ما يفسر انخفاض العائد عليها، الفائدة، وإن كان الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي)، ينفذ منذ فترة خطة لرفع أسعار الفائدة.

حقائق عن السندات

● يتم احتساب الفائدة على السندات بمعادلة تتكون من شقين، احدهما ثابت والآخر متغير (عادة يكون الجزء المتغير فائدة السندات (الأميركية).

● يتم الإعلان عن سعر السند أثناء التداول بعد الإصدار بنسبة مئوية من سعر الإصدار (101٪ تعني ان سعر السند يتم تداوله بأعلى من سعر الإصدار).

فازت به شركة كوبري للمشروعات الإنشائية

ترسية عقد طرق ميناء مبارك بـ 94 مليون دولار

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن وزارة الأشغال العامة أرست على شركة كوبري للمشروعات الإنشائية عقدا بقيمة 94 مليون دولار لبناء طريق يربط المرحلة الأولى من ميناء مبارك الكبير بطريق قائم بالفعل في جزيرة بوبيان، حيث أطلقت الوزارة على هذه الحزمة من الأعمال رمز 3B1، وكانت الشركة الفائزة قدمت ثالث أدنى عرض بين 11 شركة مقاولات قدمت عطاءاتها للمشروع على النحو التالي:

● شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة: 73 مليون دولار.
● شركة جلفار للهندسة والمقاولات: 85 مليون دولار.
● شركة كوبري للمشاريع الإنشائية: 94 مليون دولار
● شركة الغانم انترناشنال للتجارة والمقاولات العامة: 104,6 ملايين دولار.
● شركة عبدالمحسن الخرافي وأولاده: 107,9 ملايين دولار.
● الشركة الكويتية الأولى للتجارة العامة والمقاولات: 111,6 مليون دولار.
● شركة بيت البناء الكويتي: 135,9 مليون دولار
● شركة المجموعة المشتركة: 121,1 مليون دولار.
● شركة الخليج المتحدة للإنشاءات: 157 مليون دولار.
● شركة المقاولون العرب الكويتية: 159 مليون دولار.
● الشركة الأحمدية للتجارة العامة والمقاولات: 200,2 مليون دولار.

وكانت الكويت قد أعلنت في 2017 خططا لإعادة طرح حزمة أعمال تعميق وتحديث ميناء مبارك الكبير، وأطلق عليها رمز الحزمة 3A في إطار المرحلة الأولى من المشروع، ويشمل نطاق العقد أعمال التجريف لحوض الميناء بالإضافة إلى القناة.

وكانت 10 شركات متخصصة في الأعمال البحرية والتجريف والتعميق قد تأهلت للمشروع بين 2012 و2014. وهي: هيونداي للهندسة والبناء (كوريا الجنوبية)، شركة بنتا أوشن للإنشاءات (اليابان)، شركة سينوهيدرو (الصين)، شركة بوسكاليس (هولندا)، شركة تشاينا هاربر الهندسية (الصين)، شركة دريدجنغ انترناشنال (بلجيكا)، شركة غريت ليكس دريدج اند دوك (الولايات المتحدة)، شركة جان دي نول (بلجيكا)، شركة روهد نيلسن (الدنمارك والشركة الوطنية للتجريف البحري/ الإمارات العربية المتحدة)، فان او اورد دريدجنغ الهولندية.

ومع ذلك، فإن عملية ترسية أعمال الحزمة A 3 لم تحقق تقدما منذ ذلك الحين، فيما تم بالفعل استكمال الأعمال في حزمتين سابقتين ضمن المرحلة الأولى من المشروع.

الكويتيون خامس أكبر مشترٍ للعقارات في تركيا

كونا: أظهرت بيانات احصائية تركية أمس أن الكويتيين والبريطانيين جاءوا في المرتبة الخامسة من حيث شراء الأجانب للعقارات بتركيا في يونيو الماضي.

وأوضحت مؤسسة الاحصاء التركية ان المواطنين الكويتيين والبريطانيين اشتروا لكل منهما 113 عقارا في يونيو الماضي ليحتلوا المرتبة الخامسة بعد العراقيين الذين تصدروا قائمة الترتيب بشراء 429 عقارا، في حين جاء الإيرانيون ثانيا بشراء 415 عقارا ثم الروس بعدد 190 عقارا والألمان بعدد 126 عقارا.

وأشارت الى أن العدد الاجمالي لمبيعات العقارات للأجانب في تركيا خلال يونيو الماضي بلغ 2689 عقارا مسجلا ارتفاعا بنسبة 30,5٪ مقارنة بذات الشهر في 2018.

وأضافت أن مدينة اسطنبول كانت اكثر المدن التركية بيعا للعقارات للأجانب في يونيو الماضي، اذ بلغ عدد العقارات المبيعة 1009 عقارات تلتها (أنطاليا) بعدد 668 ثم أنقرة بـ 134 ثم (ياالوا) بـ 123 و(بورصة) بـ 122 عقارا.